

الحوكمة في البنوك الإسلامية الحوكمة في البنوك الإسلامية

أ. سليم حسية
جامعة الجزائر 3

ملخص :

شاهد القطاع المالي تطور لا مثيل له في السنوات الأخيرة و هذا مع التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية و استحداث الأدوات المالية الجديدة و انفتاح الأسواق المالية على بعضها مما أدى إلى حدوث أزمات و التي كان القاسم المشترك فيها هي مشاكل البنوك و على رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان، و الأزمة الأخيرة أبرزت إخفاق الحكومة القائمة في البنوك و الأسواق المالية، الأمر الذي دفع بالعديد من الهيئات و اللجان المالية و المصرفية و النقدية العالمية لوجود حلول جديدة تدور حول الحوكمة السليمة للبنوك.

و مع نمو الصناعة المصرفية الإسلامية و انتشارها و تطور أدواتها التمويلية كان لا بد من حوكمة مبادئ الشريعة الإسلامية أن تطبق في المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية على غرار ما هو موجود في المؤسسات العالمية التقليدية.

Résumé :

Le présent article a pour but d'étudier la gouvernance dans les banques islamiques.

La dernière crise financière a révélé de graves dysfonctionnement dans la gouvernance des institutions financières ainsi que des carences dans le fonctionnement de la régulation et de la supervision bancaire.

La nature spécifique des banques justifie la nécessité d'adopter une gouvernance propre à la firme bancaire et pour cela il est devenu impérieux de mettre en place une gouvernance propre à la banque.

Les réglementations prudentielles de Bale 3 sont l'une des transformations les plus importantes après la crise financière.

Comme nul ne l'ignore, la gouvernance des banques islamiques a été laissée pour compte pendant des années et aujourd'hui elle s'efforce de concilier les principes de la finance anglo-saxonne et ceux du coran.

مقدمة :

جاءت الحاجة إلى تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية لهدف حماية الأموال الخاصة و حماية سلامة النظام المصرفي خاصة بعد تفشي ظاهرة الفساد المالي و الإداري في العديد من المؤسسات المالية الخاصة منها و العامة.

و لقد زاد الاهتمام في السنوات الماضية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك، و لا سيما في البنوك الإسلامية، نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية و عوامة التدفقات المالية و التقدم التكنولوجي، مما زاد من أهمية قياس المخاطر و إدارتها و السيطرة عليها مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير القوانين و نظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي و وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة المؤسسات المالية بما يحافظ على مصالح كل الأطراف و هذا يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية و ما جاءت به الأحكام الشرعية و النصوص القانونية للحكومة في البنوك الإسلامية.

مفهوم حوكمة البنوك :

إن نمو الأسواق المالية و تنوع الأدوات المالية للبنوك زاد من أهمية قياس المخاطر و إدارتها و السيطرة عليها مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال و المخاطر و تغيير القوانين و نظم الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي.

الحوكمة في البنوك الإسلامية

و هناك عدد تعريفات الحوكمة الشركات بالبنوك نذكر منها :

- إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح Corporate governance أما الترجمة العلمية المتفق عليها أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.¹
- يعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطة لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا و التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك و التشغيل و حماية مصالح حملة الأسهم و أصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين و النظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين.²
- تعرف الحوكمة بالبنوك بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك و مراقبتها ابتغاء تحقيق غايتها وأهدافها فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال المساهمين و المستثمرين المؤسسين.³
- تشمل الحوكمة في المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، مراعاة حقوق المستفيدين و حماية حقوق المودعين، و بازدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي، أصبحت عملية مراقبه إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية لذا أصبحت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين و من يمثلونهم في مجلس إدارة البنك.⁴
- الحوكمة الرشيدة ذلك النظام الذي تتم من خلال إدارة منظمة الأعمال و الرقابة على هذه الإدارة.
- و بالتالي فهي تمثل مجموعة العلاقات بين إدارة البنك و المساهمين و ذوي المصالح الأخرى، و في الغالب تحكم هذه العلاقات اطر قانونية عامة حيث التركيز يكون على التحقيق و الموازنة و المراقبة لعمل الإدارة.⁵
- نشاط البنك من منظور الحوكمة :
- إن تطبيق الحوكمة على مستوى البنوك يتميز بالتعقيد مقارنة بباقي القطاعات كونها أوسع وأشمل حيث تنظر إلى مصالح الجميع بما فيهم المساهمين و المودعين، كما أن قياس الحوكمة بالبنوك يعتبر جد صعب و هذا ما يعطيها طابع الغموض حيث هذه الأخيرة مرتبطة بصعوبة قياس الأداء و تحديد المخاطر، و الذي يدعو إلى البحث عن مؤشرات تمكن من التقرب إلى واقع ممارسة السلطة داخل و خارج المستويات العليا للقرار البنكي.⁶
- عناصر تطبيق الحوكمة بالبنوك :
- لتطبيق الحوكمة بالبنوك لا بد من احترام عدة عناصر و المتمثلة في :
- عنصر الثقة و هو ثقة الجمهور في سلامة العمليات و هذه الظاهرة نجدها بكثرة في الدول النامية.⁷
- تضارب المصالح، من خلال تنفيذ نظام اتخاذ القرار.
- تعقد الهياكل و العمليات البنكية مما يؤدي إلى سهولة التعرض للأخطاء التي تضر بالبنك.⁸
- فشل و إفلاس احد البنوك مما يؤدي إلى فشل النظام المصرفي.
- القواعد المطبقة من اجل التقليل من مخاطر سوء الحوكمة في البنوك⁹ :
- للتقليل من مخاطر سوء الحوكمة في البنوك كان لا بد من العمل ببعض القواعد التي هي أساسية من خلال سن قوانين ووضع أدوات رقابة مناسبة و المتمثلة في :
- سمعة المسير و التي تتمثل في بعض الشروط .
- تقاسم السلطة .
- مشاركة المساهمين في رقابة الإدارة.

الحوكمة في البنوك الإسلامية

- سن القوانين و القواعد التي تقوم بها إدارة البنوك .
أهمية حوكمة البنوك:

تتمثل أهمية حوكمة البنوك في النقاط الآتية¹⁰ :

- البنوك كمركز الأنشطة المالية و التجارية الصناعية للدولة.
- حركة طبيعية أعمال البنوك و سرعتها.
- انتقال إفلاس البنوك إلى جميع الأطراف من مودعين، دانين و مساهمين .
- - تفوق البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة على غيرها و ذلك لتحسين الأداء، و الحد من مستويات المخاطرة.
- الحوكمة الذكية تحد من تقلبات أسواق المال.

توصيات لجنة بازل بشأن حوكمة البنوك:

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست و تكونت من الدول الصناعية العشرة: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لوكسمبورغ و ذلك عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية بعد أزمة الديون الخارجية.

اتفاقية بازل I

عقد اتفاق بازل 1 في عام 1988 تم فيها وضع المبادئ التوجيهية الدولية التي تربط الحد الأدنى من رأس مال البنوك بمتطلبات مخاطر الائتمان التي اعتبرت في تلك الفترة على أنها عامل الخطر السائد في القطاع المصرفي وقد اعتمدت في أكثر من 100 دولة و كانت ناجحة بشكل مفاجئ.

اتفاقية بازل II

أصدرت لجنة بازل سنة 1999 وثيقة حول سبل تحسين حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية و من الأهداف المرجحة ضمان رأس المال الملائم للبنوك و تشجيع أفضل ممارسة ممكنة لإدارة المخاطر و ذلك لتقوية الاستقرار العام للنظام البنكي بوضع قواعد قابلة للتطبيق على مختلف البنوك باختلاف مستوى تعقيدها.

اتفاقية بازل III

قامت لجنة بازل III في عام 2010 بدراسة مقررات بازل II بهدف تعديلها و إعادة تنظيمها لتغطية العوامل التي أدت إلى الأزمة المالية¹¹ حيث تتمثل بازل III في مجموعة شاملة من الإجراءات الإصلاحية و التي لا بد على البنوك من العمل بها تدريجيا¹² وفق للمعايير الجديدة إلى غاية جانفي 2019 حيث أتيحت الوقت الكافي للانتقال إلى النظام الجديد حينها تظهر الآثار للوقائع الجديدة.

و تطمح بازل 3 إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية حيث يطرح معايير جديدة لرأس المال، المديونية، السيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية و المالية و تحسين إدارة المخاطر و زيادة الشفافية و التي ستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

خصوصية الحوكمة في البنوك الإسلامية :

إن التوسع السريع و الكبير في البنوك الإسلامية يتطلب اليوم إعادة النظر لضمان جودة أدائها و يحقق لها المزيد من النجاح و تقديم العمليات البنكية التي تحقق لها قدر عال من التنافسية.¹³

الحوكمة في البنوك الإسلامية

و يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية و المصرفية و جذب الموارد النقدية و توظيفها فعالا و كفؤا بما يكفل نموها و تحقق أعلى عائد منها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية و يحقق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.¹⁴

ولذلك الحوكمة في البنوك الإسلامية يحكمها الالتزام بمبادئ الشريعة على عكس ما هو موجود في البنوك التقليدية المبني على هدف تعظم الربح و هذا يجد ذاته يمثل ركنا مهما من أركان الرقابة و المساءلة و الشفافية، حيث تلتزم البنوك الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة مما يبعث الطمأنينة لدى المودعين و يدفعهم إلى توجيه مدخراتهم إلى البنوك الإسلامية. تتجسد أهمية الحوكمة في البنوك الإسلامية في ما يلي

أ- محاربة الفساد المالي و إلا داري.

ب- ضمان الحيادية لكافة المشاريع.

ج- استخدام الطرق الرقابية الحديثة.

د- الاستفادة من نظم المحاسبة و المراقبة الداخلية و ذلك بالإفصاح و الشفافية بالكشوفات المالية.

هـ- ضمان الاستقلالية لمراقبي الحسابات الخارجيين و عدم خضوعهم لضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية :

إن مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية لا تتنافى في مجملها مع مبادئ الحوكمة الانجلوسكسونية، و هي تتمثل في¹⁵:

أ- تعزيز مسؤولية الإدارة حسب متطلبات الشريعة الإسلامية.

ب- تعزيز الاستقلالية و الموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.

ج- تحقيق العدالة بين جميع الأطراف : الإدارة، المساهمون، ذو العلاقة (العملاء، الموظفون، جهات التدقيق الخارجي).

د- تعزيز الفصل بين السلطات و الوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية و المساءلة.

هـ- استكمال الإطار المؤسس الداعم لتطبيق الأهداف الأخرى، و يظم إنشاء المؤسسات و إصدار التشريعات.

و- سيادة القانون و هذا لا يتحقق إلا من خلال وجود تشريع حكومي يلزم باستكمال المؤسسات و التشريعات وتطبيقها في واقع المؤسسات المالية.

إن الحكومة تؤثر بشكل مباشر في كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية و ذلك من خلال حوكمة الإدارة و حوكمة هيئة الرقابة الشرعية، إن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى رفع كفاءة أداء هذه المؤسسات¹⁶ و هذا يشكل الجزء الأعظم و الأهم من مكونات الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية عموما.

أهمية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية:

تعمل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية على إيجاد بيئة أعمال صالحة تسودها الثقة و تحديد المسؤولية وتعزيز الاستقلالية و الموضوعية إلى جانب الفصل بين السلطات و الوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية و المساءلة و لا شك أن العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة مع مراعاة الخصوصية الإسلامية لهذه المؤسسات و تطبيق المعايير الشرعية من حيث توافق أنشطة المؤسسات مع الأحكام الشرعية، و تحتل هذه الخصوصية الجانب الأكبر من عمل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية نظرا لانعكاس الجوانب الشرعية مع الجوانب الإدارية و المالية.¹⁷

تحولت البنوك الإسلامية إلى ظاهرة تكاد تكون عالمية و ذلك لاتساع الاهتمام بالإسلام سلبا و إيجابا و تأثيره المتزايد على الساحة الدولية مثال ذلك البنوك الإسلامية التي برزت على الساحة البريطانية بشكل ملحوظ مؤخرا، رغم وجود خدمات

الحوكمة في البنوك الإسلامية

مصرفية إسلامية في لندن منذ 30 عاما حيث تحتل بريطانيا الصدارة الإسلامية في العالم و تحتل المرتبة 8 من دول العالم في مجالات التمويل الإسلامي.¹⁸

وهذا ما يؤدي إلى تحسين الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، فالحوكمة تدعم الشفافية و الإفصاح عن البيانات حيث تجيب عمليا على الأسئلة و الاستفسارات مما يؤدي إلى زيادة الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية.

الهيئات و المؤسسات المالية الإسلامية:

يعد تكامل الهيئات و المؤسسات المالية الإسلامية تطورا عمليا يتناسب مع الاحتياجات المستقبلية. و من أهم هذه المؤسسات :

- هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOfi.

- المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية Cibafi.

- المجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA.

- السوق المالية الإسلامية الدولية (البحرين) IIFM.

- المركز الإسلامي الدولي للمصالحة و التحكيم IICRA.

و لقد كانت لهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية السبق في إصدار مجموعة من المعايير التي تنظم أنشطة المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية حيث تم اعتماد 88 معيارا حتى عام 2013.

وقد شرع العمل لإيجاد هيئة للتصنيف يتم من خلالها تصنيف المصارف الإسلامية و مجمل المؤسسات المالية الإسلامية من خلال ابتكار سلم تصنيفي ذي درجات و مراتب محددة وفق معايير عالمية دولية متفق عليها و هذا يشكل حافزا للمؤسسات المالية الإسلامية كي تضبط أنشطتها و ممارستها كي تكون متوافقة مع إحكام الشريعة، للوصول إلى ما تطمح إليه في التصنيف العالمي.¹⁹

ومن أهم ما يميز هذه المؤسسات تكوين هيئات للفتوى و الرقابة الشرعية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية و التي تعتبر من أهم وظائفها و صلاحيتها.

نتائج تطبيق البنوك الإسلامية للحوكمة متعددة :

من أهم نتائج تطبيق البنوك الإسلامية للحوكمة هي :

- زيادة فرص التمويل و انخفاض تكلفة الاستثمار.

- استقرار السوق المالي.

- الحد من الفساد.

- تشجيع الشركات المتعاملة مع هذه البنوك بتطبيق هذه القواعد مما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر.

- الإفصاح و الشفافية و الإدارة الرشيدة.

تحددات الحوكمة في البنوك الإسلامية :

تقوم الحوكمة في المصارف الإسلامية على المشاركة في الربح و الخسارة على عكس ما هو موجود في المصارف التقليدية المبنية على هدف تعظيم الربح مما يبعث بالثقة و الطمأنينة لدى المودعين.

الحوكمة في البنوك الإسلامية

إن النمو الهائل و المتسارع التي شهدت المصارف الإسلامية في السنوات القليلة الأخيرة انبثت نجاحاتها و كفاءتها في جذب الأموال و استقطاب المستثمرين و لم يعد عالم المال و الأعمال حكرا على البنوك الربوية كما كانت عليه مسبقا حيث زادت وتيرة الصيرفة الإسلامية بعد الأزمة الأخيرة التي أدت بالبنوك الرأسمالية إلى الانهيار و الإفلاس في حين أن المصارف الإسلامية بقيت صامدة.

و رغم الاهتمام الكبير للعديد من السلطات العالمية و التي تحتل الصدارة انجلترا التي تفكر بإعطاء أهمية أكثر في السنوات المقبلة للبنوك الإسلامية و العمل بالمؤسسات المالية الإسلامية إلا أن هذه المؤسسات المالية الإسلامية تواجه عدة تحديات منها :

- التكيف مع البيئة الغربية عموما و الأوروبية خصوصا.
 - جهل الدول غير الإسلامية للمعايير الإسلامية.
 - غياب فقه التجربة و هذا لتضارب الفتاوى الفقهية في مختلف المصارف.
- خاتمة :

يمثل القطاع المصرفي احد الركائز الأساسية لعمل الاقتصاد في كافة البلدان، و لكي تتم إدارة الأعمال المصرفية بطريقة جيدة كان لا بد من معاملتها بتعليمات و سياسات و قواعد موضوعية محصنة بالرقابة و القدرة على تحسين الأداء مما سينعكس إيجابا على الأداء العام ساهمت في ذلك العديد من الهيئات و اللجان مما ساعد على زيادة فاعلية و نشاط الحوكمة المصرفية خلال العقد الأخير، لنجاح الحوكمة في البنوك التقليدية كانت أو إسلامية لا بد من العمل الجماعي من البنوك إلى المتعاملين إلى لجان عالمية منها :

توصيات لجنة بازل.

المنظمة الدولية للجان و الإشراف على أسواق الأوراق المالية IOSCO.

الجمعية الدولية للرقابة و التأمين IATS.

مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB و التي زادت من فاعلية و نشاط الحوكمة المصرفية.

إن التوسع السريع و الكبير في المصارف الإسلامية يتطلب إعادة النظر في المفاهيم التي بدأت بها المصارف إدارة أعمالها عندما كانت مشاريع فردية أو صغيرة الحجم، حيث أصبحت اليوم من الركائز الأساسية للاقتصاد الإسلامي و لذلك لا بد من اختصاص أصحاب الدين في كيفية إدارة الأعمال المصرفية من اجل اجاد الصيغ التشريعية و الرقابية المناطة بها لضمان جودة أدائها و تحقيق قدر عال من المنافسة.

الحوكمة في البنوك الإسلامية

المراجع والإحالات :

- ¹ - محمد حسن يوسف، محددات، الحوكمة و معاييرها، بنك الاستثمار القومي يونيو 2007 مقال متاح على الموقع الالكتروني <http://www.saaaid.net/doat/hasn/hawakama.doc>
- ² - محمد طاهر، الحوكمة في البنوك من الموقع الالكتروني www.financial-manager.worldpress.com
- ³ - جوثان تشاركهام، ايشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) المنتدى العالمي لحوكمة الشركات 2005 ص 09.
- ⁴ - المعهد المصري المصرفي، نظام لحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة، مصر، ص 01
- ⁵ - العلجوني محمد محمود 2007 ص 544
- ⁶ - Karim Ben Rahla « Systèmes financiers, gouvernance bancaire et facilitation de commerce en Afrique du Nord états des lieux et conditions de réussite des réformes. Forum pour développement en Afrique du nord sur « La gouvernance des institutions financières » Marrakech 19-20 Février 2007 p29-30.
- ⁷ - La commission bancaire en France, le gouvernement d'entreprises et les établissements de crédit et entreprises d'investissement, étude du rapport annuel, 2005, p171.
- ⁸ - Ibid, p172.
- ⁹ - Christian noyer « corporate gouvernance et banque : Les banques se gouvernent- elles comme les entreprises » Prononcé dans le cadre du cycle de séminaire droit, économiste et justice dans le secteur bancaire, lundi 10 octobre 2005, p5,6.
- ¹⁰ - Comité de Bâle sur le control bancaire, renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires, banque des règlements internationaux 2006 p10.
- ¹¹ - فلاح كوكش اثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية مقال متاح على الموقع : <http://www.parliament.gov.eg/NR/ronlyres/298>
- ¹² - البنك المركزي المصري "ما هي بازل 3، مفاهيم مالية" العدد الخامس عشر، ص 1 .
- ¹³ - غسان الطالب الحوكمة في المصارف الإسلامية من منظور إسلامي متاح في : http://ww.alhad.com/index.php/afkar_wamanaqefc/article/33819/htm
- ¹⁴ - محمد محمود العلجوني، البنوك الإسلامية 2012 ص 110، احكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، الطبقة الثالثة عمان : دار المسيرة.
- ¹⁵ - عبد الباري مشعل، تحديات و معوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر التاسع لهيئات الشريعة 26-27/ماي/2010 ص2
- ¹⁶ - الاستاذ شرقي بوقبة، حوكمة المصارف الإسلامية، الجزائر 2009 مجلة الدراسات المالية و المصرفية العدد الثالث /2013
- ¹⁷ - مجلة الدراسات المالية المصرفية 6 العدد الثالث./2013.
- ¹⁸ - www.senat.fr/commission/actualites/finance_islamique_vasseneix_paxtron.ppt التجربة البريطانية مثال الاحتذاء لتطوير المالية الإسلامية في فرنسا.
- الرقبي، المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية و مدى حاجتها لحوكمة متطورة: الحوكمة في المسسات المالية و المصرفية العاملة وفق الشريعة الاسلامية ص4.